

التحقيق في جواز إبدال الهمزة هاءً عند القراء

وسيلة صالح

جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة

abdalssalam.noor8@gmail.com

تاريخ الوصول: 2017/03/17 / القبول: 2018 / 04/29 / النشر على الخط: 2018/06/15
Received: 17/03/2018/Accepted: 29/04/2018/Published online: 15/06/2018

ملخص:

هذا المقال يتناول مسألة من مسائل علم التجويد والقراءات العملية المهمة، التي اختلف فيها المتأخرون من أهل الأداء، والتي تعرف بـ: مسألة هاء التسهيل: هل يجوز إبدال الهمزة الثانية هاء، عند التقاء الهمزتين في كلمة واحدة، بدل أن يأتي بها القارئ بينَ بينَ؟ فذهب جمهور القراء قديماً وحديثاً إلى المنع من إبدال الهمزة هاء عند التسهيل، وخالفهم بعض أهل الأداء من المتأخرين؛ فأجازوا إبدالها هاءً. فجاء هذا المقال لبحث هذه المسألة؛ حيث ذكر أولاً حقيقة التسهيل في اللغة واصطلاح القراء، ثم ذكر أقوال أهل الإقراء المختلفين في المسألة، ثم ذكر أدلة كل قول، والمناقشات الواردة عليها، ثم خلاص في الأخير إلى بيان القول المختار، حيث ظهر للباحث ترجيح القول بمنع إبدال الهمزة هاء عند التسهيل؛ لقوة أدلة القائلين به، في مقابل ضعف أدلة القائلين بالجواز.

الكلمات المفتاحية: القراء - القراءات - التجويد - الإبدال - التسهيل - الهمزة - الهاء

Replacing the hamza to haa for Quranic reading scholars

Abstract:

This article examines an issue of (Tajweed) and the important process readings, which differed from late of the people of performance and known as the issue of (ha'a al tas heel): is it permissible to replace the second (hamza) with (ha'a) when two (hamza) confluence in one word, instead of the reader pronounces it partly?!. The majority of readers old and new prevent the replacement, but some of late of people of performance disagreed with them. This article came to discuss this matter, wherein said first, the fact of (al tas heel) in language and readers terms, then mentioned the different opinions of readers, and their evidences and discussions. Finally, showed the famous statement that prevent the replacement of (hamza) with (ha'a), because of the strong evidences, comparing with weak evidences of the opposite group.

key words: Readers-Recitations-Tajweed-Replacing-Altashil-Hamza-Alhaa

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله، وليُّ الصالحين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله، وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن من مسائل علم التجويد والقراءات المهمة، التي كثر فيها الخلاف بين المتأخرين من أهل الإقراء ما يعرف بـ: مسألة هاء التسهيل، أو ما يترجم عنه بقولهم: هل يجوز إبدال الحمزة الثانية هاء، عند التقاء الهمزتين في كلمة واحدة، بدل أن يأتي بها القارئ بينَ بين؟

ونظراً لكون هذه المسألة من المسائل الخلافية الكبيرة، التي لم يزل الخلاف فيها قائماً بين أهل الإقراء حتى يوم الناس هذا، وكونها مسألة أدائية عملية، تمسُّ الحاجة لمعرفة الصواب فيها من كلِّ قارئ للقرآن -حتى يقرأ كتاب الله على الوجه الصحيح، فضلاً عن معلِّمي القرآن ومقرئيه = أحببت أن أفرد لها مقالاً علمياً أكاديمياً؛ يبيِّن حقيقة المسألة، ويجمع أقوال المختلفين فيها، وأدلة كلِّ قول، والمناقشات الواردة عليها، مع بيان القول الراجح من تلك الأقوال؛ حيث لم أجد في حدود اطلاعي من أفرد لها بذلك.

وقد جاء هذا المقال العلمي في أربعة مطالب:

المقدمة: وفيها أهمية الموضوع، وخطة بحثه.

المطلب الأول: حقيقة التسهيل لغةً واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقوال أهل الإقراء في المسألة.

المطلب الثالث: أدلة الأقوال ومناقشتها.

المطلب الرابع: القول الراجح في المسألة.

الخاتمة: وفيها خلاصة ما توصَّلت إليه في هذا البحث.

والله سبحانه أسأل التوفيق والسداد.

المطلب الأول: حقيقة التسهيل لغةً واصطلاحاً:

التسهيل لغة: مصدر بمعنى التيسير والتخفيف والتلين، من قولهم: سهَّل الأمر يسهِّله تسهيلاً؛ أي: يسره، وصيَّره

سهلاً. وفي الدعاء: سهَّل الله عليك الأمر، ولك: حَمَلَ مُؤْنَتَهُ عَنْكَ، وخَفَّفَ عَلَيْكَ⁽¹⁾. والسهل، والسهل: كلُّ شيء

إلى اللين، وقلة الخشونة⁽²⁾؛ إذ السَّيْنُ والهَاءُ واللام أصل واحد يدلُّ على لين، وخلاف حُزُونَةٍ⁽³⁾.

ولهذا نجد أنَّ العلماء من القراء والنحويين يترجمون عن همزة التسهيل بينَ بينَ بسِّتٍ تراجم، يدور غالبها على هذا المعنى،

هي: مخففة، ومسهلة، وملينة، ومذابة، ومُدْغمة، ومُبدلة⁽⁴⁾.

(1) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد المرتضى الزبيدي (234/29) (سهل)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - (1418هـ-1997م).

(2) ينظر: لسان العرب: لمحمد ابن منظور الإفريقي (349/11) (سهل). دار صادر - بيروت - (ط1).

(3) ينظر: مقاييس اللغة: لأحمد ابن فارس (83/3) (سهل)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العربي - (1423هـ-2002م).

(4) ينظر: شرح الدرر اللوامع: لمحمد بن عبد الملك المنتوري (256/1)، تحقيق: الصديقي فوزي، (ط1) - (1421هـ-2001م).

التسهيل اصطلاحاً:

للتسهيل في اصطلاح القراء معنيان:

الأول: مطلق التغيير؛ فيشمل: التسهيل بينَ بينَ، والإبدال، والحذف.

الثاني: التسهيل بينَ بينَ بخصوصه. وهو المراد عند الإطلاق في كلام القراء، ولا يستعمل في غيره إلا مقيداً؛ فيقال:

تسهيل بالإبدال، أو بالحذف، أو بالنقل⁽¹⁾.

ومعنى التسهيل بينَ بينَ: أن تجعل الهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها⁽²⁾.

فتجعل المفتوحة بين الهمزة والألف؛ نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾⁽³⁾، والمكسورة بين الهمزة والياء؛ نحو: ﴿أَيْنَكَ﴾⁽⁴⁾،

والمضمومة بين الهمزة والواو؛ نحو: ﴿أَوْثَنْتُكُمْ﴾⁽⁵⁾.

وكيفية النطق بها: أن يلفظ بها نوعاً من اللفظ، يكون فيها شبه من لفظ الهمزة،

ولا تكون همزة خالصة، وشبه من لفظ الألف أو الياء أو الواو، ولا تكون ألفاً أو ياءً أو واواً خالصة⁽⁶⁾.

وأوضح ذلك سيبويه⁽¹⁾؛ فقال: «...تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وتكون بزنتها محققةً، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه، وتخفي؛ لأنك تقرّبها من

(1) ينظر: الدر الثير والعذب النмир في شرح مشكلات وحلّ مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير: لعبد الواحد بن محمد المالقي (243/2، 88/3). تحقيق: أحمد عبد الله المقرئ، دار الفنون - جدة - (1411هـ-1999م). وشرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع: لعبد الفتاح القاضي (ص/29، 36). المكتبة الإسلامية التجارية بطنطا - (ط2) - (1961م).

(2) ينظر: التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ص/26)، دار الكتاب العربي - بيروت - (ط2) - (1404هـ-1984م). وإبراز المعاني من حرز الأمان: لأبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ص/127، 146)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية - بيروت. والنشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد ابن الجزري (1/438)، تحقيق: علي بن محمد الضباع، دار الكتاب العربي - بيروت.

تنبيه: هذا المعنى للتسهيل هو الذي ذكره النحاة في مصنفاتهم؛ فانظر على سبيل المثال: الأصول في النحو: لأبي بكر محمد ابن السراج البغدادي: (2/399)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت - (ط3) - (1988م). وسر صناعة الإعراب: لأبي الفتح عثمان بن جني (1/48)، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم - دمشق - (ط1) - (1985م). والمغرب في ترتيب المعرب: لأبي الفتح ناصر الدين ابن المطر: (2/445)، تحقيق: محمود فاحوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة - حلب - (ط1) - (1979هـ). وحاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان: (1/367)، دار الكتب العلمية - بيروت - (ط1) - (1417هـ-1997م).

(3) سورة البقرة: 6. وسورة يوسف: 10.

(4) سورة يوسف: 90. سورة الصافات: 52.

(5) سورة آل عمران: 19. وينظر: شرح الدرر اللوامع (1/253)، والنجوم الطوالع على الدرر اللوامع: لإبراهيم المارغني (ص/67)، مطبعة النهضة - تونس.

(6) ينظر: الدر الثير والعذب النмир: (2/243)، والتوضيح والبيان في مقرأ الإمام نافع بن عبد الرحمن: لإدريس بن عبد الله الودغيري البدرائي (ص/281)، تحقيق: عبد العزيز العمراوي، مطبعة آنفو برنت - فاس - (2010م).

هذه الألف. وذلك قولك: سأل، في لغة أهل الحجاز، إذا لم تحقّق كما يحقّق بنو تميم»⁽²⁾.
وسبب التسهيل وغيره من التّغيير في الهمزة: أنّها حرف فيه شدّة وقوّة، وصعوبة في اللفظ، وبعد في المخرج؛ فلا يمكن التّلقّق به إلّا بتكّلف؛ ولهذا غيّر عن أصله؛ طلباً للتّخفيف؛ فمرّة سهّله بين بين، ومرّة سهّله بالبدل، ومرّة سهّله بالحذف؛ إمّا بإسقاطه مع نقل حركته، أو بإسقاطه مع حركته⁽³⁾. وإلى هذه الوجوه من التّغيير في الهمز أشار في (الدرر اللوامع) بقوله:

وَالْهَمْزُ فِي التُّطْقِ بِهِ تَكْلُفٌ... فَسَهِّلُوهُ تَارَةً وَحَذِّفُوا

وَأَبْدَلُوهُ حَرْفَ مَدٍّ مَحْضًا... وَنَقِّلُوهُ لِلْسُّكُونِ رَفْضًا⁽⁴⁾.

وأصل التّغيير أن يكون بين بين؛ لأنّ فيه بقاء أثر الهمزة، ثمّ بالإبدال؛ لأنّه وإن لم يبق فيه أثر الهمزة؛ فقد عوّض عنها حرف آخر، ثمّ بالحذف مع نقل الحركة؛ لأنّ فيه بقاء حركتها، ثمّ بحذف الهمزة مع الحركة؛ لأنّه عدم محض⁽⁵⁾.

لمطلب الثاني: أقوال أهل الإقراء في المسألة:

اختلف أهل الإقراء في هذه المسألة على قولين في الجملة⁽¹⁾، هما:

(1) هو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسيّ، ثمّ البصريّ، المعروف بسيبويه، إمام النحاة البصريّين. توفيّ سنة: (180هـ). ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (229/2)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية-لبنان.

(2) الكتاب: لسيبويه عمرو بن عثمان الحارثي (542/3)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة - (ط3) - (1408هـ-1988م). وقد نظم هذا المعنى الودغيريّ في (التوضيح والبيان) (ص/283)، فانظره.
فائدة: اختلف النحاة في همزة التسهيل؛ هل هي متحركة أو ساكنة؟ فذهب البصريّون إلى أنّها بزنة المتحرّك، وذهب الكوفيّون إلى أنّها ساكنة، ونظم ذلك ابن القاضي فقال:

وَهَمْزٌ بَيْنَ بَيْنٍ لِلْبَصْرِيِّ... مُحَرَّكٌ، وَالْعَكْسُ لِلْكُوفِيِّ.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين: لأبي البركات عبد الرحمن ابن الأنباري: (726/2)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - دمشق. وقرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمز بين بين: لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي الفاسي (ص/46)، تحقيق: أحمد بن عبد الله المقرئ، مجلّة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - (ع 135) - (1427هـ).

(3) ينظر: القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع: للخزّاز محمّد بن إبراهيم الشريشي (ص/155)، تحقيق: التلميذي محمّد محمود، دار الفنون - جدّة - (ط1) - (1413هـ-1993م). وشرح الدرر اللوامع (1/252).

(4) الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع: لابن بريّ (ص/65-66) مع شرحه: النجوم الطوالع.

(5) ينظر: القصد النافع: (ص/155). والفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع: لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي (309/2)، المطبعة والوراقة الوطنيّة - مراكش - (ط2) - (1428هـ-2007م). والنجوم الطوالع: (ص/66).

(1) ينظر: تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع: ليحيى بن سعيد السملالي الكرامي (ص/141)، تصحيح: جماعة من المختصّين بإشراف: محمّد محمود ولد محمّد الأمين، مكتبة التوبة - الرياض - (ط1) - (1422هـ-2001م).

والفجر الساطع: (315/2)، وقرة العين: (ص/34)، والتوضيح والبيان: (ص/282). وقد ذكروا قولاً ثالثاً يقول بجواز إبقاء صوت الهاء في تسهيل المفتوحة خاصّة - لشدّة خفّتها، واشتباهاها بالألف الهاوي -، دون المضمومة والمكسورة، ونُسب لابن حدادة، وهذا القول يرجع

القول الأول: جواز إبدال الهمزة هاءً عند التسهيل.

ذهب إليه جماعة من شيوخ الإقراء المتأخرين؛ كأبي الوكيل المصمودي⁽¹⁾، وأبي زيد ابن القاضي⁽²⁾ وغيرهما، وعزوه إلى أبي عمرو الداني⁽³⁾، وبه جرى عمل بعض أهل الأداء⁽⁴⁾.
قال أبو الوكيل في نظمه: (تحفة المنافع):

وَاحْذَرْ صُوَيْتَ الْهَاءِ عِنْدَ التُّطْقِ... وَقِيلَ: لَا، أَوْ عِنْدَ فَتْحِ قَابِئِ

ثَلَاثَةً لِلشَّامِيِّ⁽⁵⁾ وَالْدَّانِي... وَأَبْنِ حَدَادَةَ⁽¹⁾ الرِّضَا الْمُرْضِيِّ

فَمَنْ يُغَلِّبْ مَا يَحَا مِنْ يَاءٍ... أَوْ وَأَوْهَا يَمْنَعُ صُوَيْتَ الْهَاءِ

وَمَنْ يُغَلِّبْ مَا بَهَا مِنْ هَمْزٍ.... لَا يَمْنَعُ الْهَاءَ وَدُمْ فِي عِزٍّ⁽²⁾.

إلى القول بالجواز؛ لأنه فرغ عنه. ولا يفوتني هنا التنبيه على قول رابع يقول: إن التسهيل هو النطق بما كما هي، وهو مخالف لأهل الأداء؛ كما قال المتوَلِّي في: فتح المعطي وغنية المقرئ في شرح مقدّمة ورش المصري: (ص/22)، بمراجعة: زيدان أبو المكارم وعليّ الضباع، مكتبة القاهرة - مصر - (1366هـ-1947م).

(1) هو: أبو الوكيل ميمون بن مساعد المصمودي، مولى أبي عبد الله الفخار، من أشهر قراء زمانه. توفّي سنة: (816هـ). ينظر: جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس: لأحمد ابن القاضي الكناسي (ص/348)، دار المنصورة للطباعة والوراقة - الرباط - (1973م).

تنبيه: سيأتي في أدلة هذا القول ما يدلّ على أنّ أبا الوكيل يختار هذا القول، أو يميل إليه وينصره، وهو قوله في: «وَكَيْفَ يَسْتَقْبَحُ هَذَا الصُّوْتُ... وَقَدْ أَتَى هَرَقْتُ فِي أَرْقْتُ»، ويشير إليه قوله هنا كذلك: «وَمَنْ يُغَلِّبْ مَا بَهَا مِنْ هَمْزٍ... لَا يَمْنَعُ الْهَاءَ وَدُمْ فِي عِزٍّ». والله أعلم.

(2) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم ابن القاضي، الكناسي الأصل، الفاسي، كان في زمانه المعول عليه في أحكام القراءات بالمغرب. توفّي سنة: (1082هـ). ينظر: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس: لمحمد بن جعفر الكتاني (296/2)، تحقيق: محمد حمزة الكتاني، (1426هـ-2005م).

(3) هو: عثمان بن سعيد بن عثمان الأموي مولاهم، القرطبي، المعروف بأبي عمرو الداني، صاحب المستفادات الحسنة المفيدة في القرآن وعلومه. توفّي سنة: (444هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: لمحمد بن أحمد الذهبي (408/1)، تحقيق: بشار عواد وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت - (1ط) - (1404هـ).

(4) ستأتي الإشارة إليهم في كلام أبي شامة في القول الثاني.

(5) هو: أبو شامة المقدسي، سيأتي التعريف به.

(1) هو: أبو عمران موسى بن محمد بن أحمد الصّلحي المرسى، الشهير بابن حدادة، نزيل فاس. كان حيّاً سنة: (723هـ). ينظر: جذوة الاقتباس: (ص/347).

(2) تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع: (اللوحة 25/ب) مع شرحه: شَمِّ رَاحَةِ التَّحْفَةِ: لسعيد بن سليمان الكرامي، مخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، تحت رقم: (211.308م).

تنبيه: في البيتين لفٌّ ونشْرٌ مرتّبٌ؛ فالمنع لأبي شامة، وعكسه الجواز للداني، والتفصيل لابن حدادة؛ فلا يعارض قوله ما سيأتي في كلام ابن القاضي، وقد سبقَت الإشارة إلى هذا القول الثالث بالتفصيل في التعليق الأول في مطلع هذا المطلب، والله أعلم.

وقال أبو زيد ابن القاضي: «فحصل بما ذكرنا: أنَّ الهمزة المسهلة ليست مشتملة على طرف من الهمزة، وطرف من الألف... بل إنما الممال حرف الهاء المبدل من الهمزة - كما تقدم -، وبه وقع الأخذ عندنا بأرض المغرب، ووقعت المشافهة به عن الأشياخ المقتدى بهم»⁽¹⁾.

وقال أيضاً: «جرى الأخذ عندنا بفاس والمغرب في المسهل بهاء خالصةً مطلقاً، وبه قال الداني⁽²⁾، ومنعه أبو شامة، والجعبري، وفصل ابن حدادة؛ فجوّزه في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة»⁽³⁾.

وقال أبو العباس الأوعيشي⁽⁴⁾ - عند شرحه لقول صاحب الدرر اللوامع:
فَنَافَعٌ سَهْلٌ أُخْرَى الهمزَتَيْنِ... بِكَلِمَةٍ فَهَوَ بِذَاكَ بَيِّنٌ بَيِّنٌ -:

«والعمل عندنا على هاء خالصة»⁽¹⁾.

القول الثاني: منع إبدال الهمزة هاءً عند التسهيل.

وبه صرح أبو عبد الله الفاسي⁽²⁾، وأبو شامة المقدسي⁽³⁾، وأبو إسحاق الجعبري⁽⁴⁾، وكثير من المتأخرين⁽⁵⁾ ممن سيأتي ذكرهم، وهو مقتضى قول عامة أئمة الإقراء وشيوخه⁽¹⁾؛ كما يفهم من بيانهم لحقيقة التسهيل، وأنه بين بين.

(1) قرة العين: (ص/54).

(2) سيأتي الكلام عن هذا العزو في الأدلة.

(3) الإيضاح لما ينهم عن الوري في قراءة عالم أم القرى: لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي (ص/62)، تحقيق: محمد بالوالي، مكتبة الطالب - وحدة - (ط1) - (1427هـ-2006م). وقد نقل كلامه تلميذه أبو سالم العياشي (ت1090هـ)، وذكر أنه أطلع عليه شيخه: أبا الحسن علي ابن الدّيع الزبيدي (ت1076هـ)؛ فسرّ به، بعد أن كان يقول: «لا نعرف فيه محض الهاء!» ينظر: الرحلة العياشية (ماء الموائد): لأبي سالم عبد الله بن محمد العياشي (473/1)، تحقيق: سعيد الفاضلي، وسليمان القرشي، دار السويدي - أبو ظبي - (ط1) - (2006م).

(4) هو: لاحمدي: أحمد بن الطالب محمود بن عمر الايدوعيشي، نسبة إلى قبيلة ايدوعيش الشنقيطية، له كتاب إرشاد القارئ والسماع لكتاب الدرر اللوامع. توفي سنة: (1257هـ). ينظر: بلاد شنقيط: المنارة والرباط: لخليل النحوي: (ص/545)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس - (1987م).

(1) ينظر: التعليقات المليحة والردود الصحيحة على نظم نصره القارئ بالهاء الصريحة (ضمن كتاب: أبحاث في القراءات): للسالم محمد محمود الشنقيطي: (ص/93)، دار الفكر - القاهرة - (1401هـ-1921م).

(2) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي، نزيل حلب، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بها، وله شرح على الشاطبية في غاية الحسن. توفي سنة: (656هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: محمد بن محمد ابن الجزري (2/109)، دار الكتب العلمية - بيروت - (ط1) - (1427هـ-2006م).

(3) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، الدمشقي، المعروف بأبي شامة، شرح الشاطبية شرحاً مطوّلاً لم يكمله، ثم اختصره في الشرح المشهور. توفي سنة: (665هـ). غاية النهاية: (330/1).

(4) هو: أبو إسحاق، وأبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الرّبعي، الجعبري، صاحب كتاب: كنز المعاني في شرح حزر الأمان. توفي سنة: (732هـ). ينظر: غاية النهاية: (25/1).

(5) قال علي بن محمد الضّبّاع: «والأكثر على المنع». الإضاءة في أصول القراءة: (ص/25)، إدارة مساجد محافظة حولي - الكويت.

قال أبو عبد الله الفاسي: «وربما قَرَّب بعضهم لفظها من لفظ الهاء، وليس بشيء»⁽²⁾.
وقال أبو شامة: «وكان بعض أهل الأداء يَقَرَّب الهمزة المسهلة من مخرج الهاء، وسمعت
أنا منهم من ينطق بذلك، وليس بشيء»⁽³⁾.

وقال الجعبري: «وينبغي للقارئ أن يفرّق في لفظه بين المسهل والمبدل، ويحتز في التسهيل عن الهاء والهاوي»⁽⁴⁾ (1).
وقال أبو الحسن النوري الصفاقسي⁽²⁾: «وبعض القاصرين يجعل التسهيل هاءً محضة، وهو لحن لا تحلّ القراءة
به»⁽³⁾.

وقال أبو العلاء الودغيري⁽⁴⁾: «فيجب على القارئ أن يفرّق في تلفّظه بين البدل وبين التسهيل بين بين؛ لأنّ جلّ
الناس إذا تلفّظ بالتسهيل بين بين جعله هاء خالصة، وذلك عين البدل لا عين التسهيل بين بين؛ لأنّ حقيقة البينية
هي: أن يؤتى بالحرف بين مخرجين كما وصفت، فالهاء متمحّضة لمخرج واحد، فليست بين مخرجين، وأجاز بعضهم
صوت الهاء في التسهيل بين بين، وبعضهم حصّه بالمفتوحة منه فقط؛ لشدة خفّتها. والمعتمد: أنه لا يجوز منه شيء من
ذلك»⁽⁵⁾.

(1) كأي عمرو الداني، والشاطبي -وشرّاح نظمه-، والمالقي، وابن بري -وشرّاح نظمه-، وابن الجزري، وغيرهم؛ قال ابن القاضي في قرة
العين: (ص/37): «فمذهب أهل الأداء، المعمول عندهم: أنّها تسهيل بين بين، كما هو مصرّح به في كتبهم؛ كالتييسير، والشاطبية،
والدّرر، وهم القدوة دون غيرهم؛ لأنّ الرواية من طريقهم، ولا يجوز لأحد أن يقرأ بغير طريقهم». وينظر ما سبق في: (المطلب الأول).
(2) اللّائى الفريدة في شرح القصيدة: لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي (177/1)، تحقيق: عبد الله عبد الحميد نمكاني، أطروحة
ماجستير بجامعة أمّ القرى بمكة المكرمة، نوقشت سنة: (1421هـ).

(3) إبراز المعاني من حرز الأمانى: (ص/147).

(4) الهاوي: الألف اللّينة؛ سمّيت بذلك لأنّها تحوي في الفم؛ فلا يعتمد اللسان على شيء منها، ولا تُساع مخرجه لهواء الصوت، أشدّ من
اتّساع مخرج الواو والياء. ينظر: شرح الهداية: لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدي (79/1)، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد -
الرياض - (1415هـ). والكتاب: لسيبويه (435/4)، وإبراز المعاني: (ص/754)، والله أعلم.

(1) كنز المعاني في شرح حرز الأمانى: لإبراهيم بن عمر الجعبري (389/2)، تحقيق: أحمد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية -
المملكة المغربية - (1419هـ-1998م).

(2) هو: أبو الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، محيي العلوم بصفافس في زمانه، صاحب كتاب: غيث النفع في القراءات السبع.
توفي سنة: (1117هـ). ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد بن مخلوف (ص/321)، المطبعة السلفية ومكبتها -
القاهرة - (1349هـ).

(3) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين: لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي
(ص/48)، تصحيح: محمد الشاذلي النيفر، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية - (1974م).

(4) هو: أبو العلاء إدريس بن عبد الله بن عبد القادر الإدريسي الودغيري، الملقّب بالبكرائي، كان إليه المرجع في علوم القراءات بفاس،
وله فيها ثمانية عشر مؤلفاً. توفي سنة: (1257هـ). ينظر: شجرة النور الزكية: (ص/321).

(5) التوضيح والبيان: (ص/282).

وقال المارغني⁽¹⁾: «فالهزمة الثانية بسبب ذلك التسهيل تكون بين بين، أي: بينها وبين ذلك الحرف المجانس لحركتها؛ فتكون المفتوحة بين الهزمة والألف، والمضمومة بين الهزمة والواو، والمكسورة بين الهزمة والياء، هذا هو المأخوذ به عندنا في كيفية التسهيل بين بين».

ثم ذكر قول أبي شامة، وقول ابن القاضي السابقين، ثم قال: «وجوّزه بعضهم في المفتوحة دون المضمومة والمكسورة، والأكثر على المنع مطلقاً، وعليه جرى عملنا بتونس»⁽²⁾.

وقال عليّ الضَّبَّاع⁽¹⁾: «وليحترز فيه -يعني: التسهيل- عن قلب الهمز هاء؛ فقد غلط قوم، فأخرجوها من مخرجه»⁽²⁾.

وقال محمد الأمين الشنقيطي⁽³⁾: «اعلم -وفقني الله وإياك- أنّ ما جرى في الأقطار الإفريقيّة من إبدال الأخيرة من هذه الهزمة المذكورة وأمثالها في القرآن هاء خالصة = من أشنع المنكر، وأعظم الباطل، وهو انتهاك حرمة القرآن العظيم، وتعدّد حدود الله، ولا يعذر فيه إلّا الجاهل الذي لا يدري، الذي يظنّ أنّ القراءة بالهاء الخالصة صحيحة»⁽⁴⁾.

وقال محمد تقي الدين الهلالي⁽⁵⁾: «ومن أسوأ ما يرتكبه المغاربة من تبديل الحروف: نطقهم بالتسهيل في قراءة ورش هاء خالصة، فيقرؤون الهزمة الثانية في: (أئنك)، و(أئذا)، وما أشبه ذلك هاء، وليس هذا معنى التسهيل»⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: أدلة الأقوال ومناقشتها:

(1) هو: إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني، مفتي المالكية في الديار التونسية، له شرح دليل الحيران على مورد الظمان في رسم القرآن، وغيره من المؤلفات. توفي سنة: (1350هـ). ينظر: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: لوليد الزيري، وإياد القيسي، وبشير القيسي، ومصطفى الحبيب، وعماد البغدادى (ص/18)، مجلّة الحكمة - (ط1) - (1424هـ-2003م).

(2) النجوم الطوالع: (ص/67).

(1) هو: عليّ بن محمد بن حسن بن إبراهيم، الملقّب بالضَّبَّاع، ولي مشيخة عموم المقارئ والإقراء بالديار المصرية، وألف أكثر من سبعين مؤلفاً. توفي سنة: (1376هـ). ينظر: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء: لإلياس بن أحمد حسين البرماوي (2/236)، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي - الرياض - (ط1) - (1421هـ-2000م).

(2) الإضاءة: (ص/25).

(3) هو: محمد الأمين بن محمد المختار الحكني الشنقيطي، كان مدرّساً بالمسجد النبوي الشريف، وبالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وله كتاب: أضواء البيان في التفسير. توفي سنة: (1382هـ). ينظر: الأعلام: لخير الدين بن محمود الزركلي (6/45)، دار العلم للملايين - بيروت - (ط15) - (2002م).

(4) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: (525/7)، دار الفكر - بيروت - (1415هـ-1995م).

(5) هو: أبو شبيب محمد تقي الدين بن عبد القادر الهلالي المغربي، درّس بالحرمين الشريفين، وبالعديد من الجامعات، وله العديد من المؤلفات. توفي سنة: (1407هـ). ينظر: ذيل الأعلام: لأحمد العلاونة (ص/70)، دار المنارة - جدّة - (ط1) - (1418هـ-1998م).

(6) مباحث في القرآن الكريم: (ص/77)، مجلّة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - (ع 9) - (1404هـ).

استدل كل واحد من الفريقين على ما ذهب إليه بجملة من الأدلة، لا يخلو كثير منها من مناقشات وإجابات، وفيما يلي تفصيل تلك الأدلة ومناقشتها:

أولاً: أدلة القائلين بالجواز: استدلل القائلون بجواز إبدال الهمزة هاء عند التسهيل بأدلة منها:

1- أنه يجوز في كلام العرب إبدال الهمزة هاء، وقد سمع إبدالها هاء، نحو: هرت الماء، في: أرت الماء. وهياك في:

إياك⁽¹⁾. كما أنه جاء عن بعض الرُسام: أنهم يسمون الهمزة هاء، نحو: جاه، في: جاء. وهامنوا، في: ءامنوا⁽²⁾.

وفي تأييد هذا القول قال أبو المتوكل المصمودي في (تحفة المنافع) بقوله:

وَكَيْفَ يَسْتَحِيلُ⁽¹⁾ هَذَا الصَّوْتُ... وَقَدْ أَتَى هَرْقُثُ فِي أَرْقُثِ⁽²⁾

هَيَّاكَ فِي إِيَّاكَ أَيْضاً جَاءَ... وَبَعْضُهُمْ يَرْسُمُ هَمْزاً هَاءً⁽³⁾.

وأجيب من وجوه:

الأول: أنه لا يلزم من جواز الشيء في العربية جواز القراءة به؛ إذ يصح لغة مالا يصح قراءة⁽⁴⁾.

الثاني: أن القراءة ينبغي أن تكون هي الحاكمة على أشعار العرب، وشواهد النحو، لا العكس، فالقراءات مقدّمة على كلام العرب؛ نثرهم وشعرهم، ولا يجوز الحكم بصحة قراءة لم تثبت تواتراً بشاهد من كلام العرب⁽⁵⁾.

الثالث: أنّ إبدالها مقصور على ما سُمع في لغة العرب، ولا يجوز القياس عليه، وجعله قاعدة، خاصة وأنه نزر يسير

بالنسبة لما لم يبدل، ومسألتنا لم يسمع فيها شيء⁽⁶⁾.

2- أنّ إبدالها هاء قد ورد في بعض النصوص الشرعية؛ كما في قوله تعالى: ﴿هَآأَنُتُمْ﴾⁽⁷⁾؛ فالهاء مبدلة من همزة⁽⁸⁾.

وأجيب من وجهين:

الأول: أن هاء (هآأنتم) قد اختلف فيها؛ هل هي هاء أصلية للتنبيه، أم هي مبدلة من همزة، والأصل: (أأنتم)⁽⁹⁾.

(1) ينظر: تحصيل المنافع: (ص/141)، والفجر الساطع: (315/2)، والتعليقات المليحة: (ص/82-84).

(2) ينظر: الفجر الساطع: (315/2).

(1) في تحصيل المنافع: (ص/141) عن تحفة المنافع: (يُسْتَقْبَحُ)، بدل: (يَسْتَحِيلُ).

(2) كذا ضبط في النسخة الخطية، وهو من الأرق، وهو: ذهاب النوم بالليل. والأول: من أراق الماء: إذا صبّه. والإبدال مسموعٌ فيهما في لغة العرب. انظر: تاج العروس: (14/27، 22/27) (هرق).

(3) تحفة المنافع: (اللوحة 26/أ).

(4) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: (ص/48)، والتعليقات المليحة: (ص/89).

(5) ينظر: التعليقات المليحة: (ص/84، 97).

(6) ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: (ص/48)، والتعليقات المليحة: (ص/85).

(7) سورة محمد: 38.

(8) ينظر: التعليقات المليحة: (ص/81).

(9) ينظر: المرجع نفسه: (ص/88-89).

الثاني: أنه لم يقل أحد من المختلفين بجواز قراءتها بالهمزة؛ فهذه الكلمة لم يأت فيها إلا القراءة بالهاء، ولم يقرأها أحد بهمزتين، ولو في الشاذ من القراءات؛ فلا يستقيم الاستدلال بما على ما نحن فيه (1).

3- أن تسهيل الهمزة بإبدالها هاء قد نصّ عليه إمام الصنعة أبو عمرو الداني؛ فلنا مندوحة في الأخذ به (1).

وأجيب بما يلي:

أولاً: أنه ليس في كلامه نصّ على أنّ الهمزة المسهلة تبدل هاء، وقد تمّ استقراء جميع كتبه؛ فلم يعثر فيها على ما نقل عنه، وعلى ما نسب إليه من جواز الإبدال، وليس في جميعها إلا التسهيل بين (2).

ثانياً: أن هذا القول لم ينقله عن الإمام الداني، ولم ينسبه إليه من جاء بعده من علماء القراءات والتجويد، وإنما انفرد بنقله عنه: أبو الوكيل المصمودي، في (تحفة المنافع)؛ فهو أقدم من نسبه إليه، ولم يعزه إلى كتاب من كتبه، وعنه أخذه من جاء بعده؛ كابن القاضي وغيره (3).

ثالثاً: أن هذا لو صحّ عن الإمام الداني فلا عبرة به؛ إذ لا يحقّ لأحد إبدال حرف من كتاب الله بحرف آخر؛ لأن القراءة سنة متبعة، فلا تجوز إلا بما تلقّي عن المشايخ، وتواتر به النقل، واتّصل به السند إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم، ولا مجال فيها للاجتهاد، ولا لاستحسان العلماء (4).

قال الإمام الداني: «وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأفيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة؛ لأنّ القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها» (5).

4- أن تسهيل الهمزة بإبدالها هاء قد جرى به العمل -كما سبق في نصوص العلماء-، وجرى العمل به يجعله

سائغاً (6). وقد قال أبو العباس الأوعشي في نظم الاحمرار على الدرر اللوامع:

وَمَا بِهِ الْعَمَلُ ذَا التُّسْهِلِ... يُقْرَأُ هَاءً خَالِصاً وَيُثْبَلُ (7).

(1) ينظر: المرجع نفسه: (ص/82،88).

(1) ينظر: قرة العين: (ص/55).

(2) ينظر: التوضيح والبيان: (ص/282)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة من طريق أبي سعيد ورش: لعبد الهادي حميتو (175/5-185)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - (1424هـ - 2003م).

(3) ينظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (175/5).

(4) ينظر: أضواء البيان: (7/525)، ومباحث في القرآن الكريم: (ص/95)، والتعليقات المليحة: (ص/89).

(5) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (396/1)، تحقيق: محمّد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية - بيروت - (ط1) - (2005م).

(6) ينظر: قرة العين: (ص/69)، والتعليقات المليحة: (ص/92)، وقراءة الإمام نافع: (192/5).

(7) ينظر: قراءة الإمام نافع: (3/264)، و(192/5). وقد ذكر صاحب التعليقات المليحة: (ص/93) أن الأوعشي ذكر في شرحه على الدرر أنّ هذا البيت من نظم شيخه الطالب عبد الله ابن الحاج، والله أعلم.

وأجيب من وجوه:

الأول: أننا لا نسلّم لكم أنه جرى العمل به، فالعلماء شرقاً وغرباً قد أطبقوا على إنكاره، والمعتمدون منهم قديماً وحديثاً قد حدّروا منه (1).

الثاني: أنه إن أردتم بمن جرى عملهم به أهل فاس ونحوها من بلاد المغرب؛ فقد خالفهم غيرهم من أهل المغرب - كأهل سجلماسة-، فضلاً عن سائر الأمصار المغربية؛ كتونس، وبلاد شنقيط، والصحراء الغربية (2)؛ حتّى إن ابن القاضي نفسه نقل عن بعض المشايخ قوله:

وَمَنْ يَلِ بِصَوْتِهِ لِلْهَاءِ...فَخَارِجٌ عَنِ سَنَنِ الْقُرَاءِ (3).

الثالث: أنه لا عبرة بما جرى به العمل إذا كان يخالف ما جاءت به الرواية، وما عليه التحقيق عند أهل الدراية، فجريان العمل بالباطل باطل، ولا أسوة في الباطل بإجماع المسلمين (4).

الرابع: أن أبا زيد ابن القاضي الذي ذكر جريان العمل بإبدال الهمزة هاء عند أهل فاس، وجدناه لا يلتفت إلى هذا العمل في مسائل أخرى؛ فكثيراً ما يذكر ما عليه العمل بفاس، ثمّ ينتقده، وينسفه بقوة الحجّة، ويدعو إلى العودة إلى الحق والصواب (5).

ومن ذلك: قوله -عند الكلام عن إخفاء النون في قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ (6)؛ بعد أن بيّن حقيقته، وأكّد على محافظة القارئ عليه-: «فمن أخلّ بالإخفاء؛ فلا تحلّ تلاوته، ولا روايته، فهذه وما أشبهها قد غفل عنها أهل مغربنا...مع أنّها صريحة في (الشاطبية)، وفي كلّ كتاب من كتب أهل الأداء؛ فلا يعتزّ عاقل في إجماع الناس على أمر؛ فعليك بالحقّ واتباعه، واعرف الرجال بالحقّ، ولا تعرف الحقّ بالرجال...» (7).

الخامس: أن ما استشهدتم به من بيت أبي العباس الأوعيشي قد ردّ عليه الشيخ عبد الله بن سيدي محمد الأبياري؛ فقال:

وَإِنْ يُقُلُّ ذُو الْهَاءِ جَرَى بِهَا الْعَمَلُ... وَقَالَ مِنَّا رَجُلٌ بَيْتاً نُقِلَ
(وَمَا بِهِ الْعَمَلُ ذَا الْمُسَهَّلِ... يُقْرَأُ هَاءٌ خَالِصاً وَيُقْبَلُ)

فَقُلْ لَهُ الْقُرْآنُ لَا بِالْعَمَلِ....يَنْبُتُ، لَا وَ[لَا] (1) يَقُولُ رَجُلٍ

(1) ينظر: قراءة الإمام نافع: (5/192).

(2) ينظر: النجوم الطوالع: (ص/67)، ومباحث في القرآن الكريم: (ص/99)، وقراءة الإمام نافع (5/195-197).

(3) قرّة العين: (ص/69).

(4) ينظر: أضواء البيان: (7/525).

(5) ينظر: قراءة الإمام نافع: (5/190).

(6) سورة يس: 10.

(7) بيان الخلاف والتشهير وما وقع في الحزب من الزيادات على التيسير: لأبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي (ص/118)، أبو زيد عبد الرحمن ابن القاضي، تحقيق: محمد بوطربوش، مطبعة بوسيفال - المغرب - (ط1) - (1437هـ-2016م).

(1) زيادة ليست في الأصل، وهي لا بدّ منها لاستقامة الوزن.

لَأَنَّمَا الْعَمَلُ إِنْ كَانَ أَنْفَرْدُ....عَنِ الرَّوَايَةِ فَإِنَّهُ يُرَدُّ⁽¹⁾.

السادس: أنَّ القول بالإبدال ولو كثر القائلون به فلا حجة فيه؛ لأنَّ الكثرة إذا خالفت الدليل ردتَّ كردَّ قول الواحد؛ لأنَّهم جميعاً يرجعون قولهم إلى من نقل عنه هذا القول أوَّل مرَّة؛ فهو رأيُّ فردٍّ - في حقيقة الأمر - مخالفٌ للدليل؛ فلا عبرة به، وإنَّ كثر المعتزُّون به.

5- أنَّ إبدال الهمزة المسهَّلة هاء قد تخرَّج بالقراءة به جمع كثير، يروونه بالسند، عن علماء بلغوا من الثقة والأمانة والمكانة العلميَّة درجة لا يمكن معها تخطئتهم، وأمَّا التسهيل فقد انعدمت به المشافهة⁽²⁾.

وأجيب من وجهين:

الأول: أنَّه صحيح قد تخرَّج بها جمع كثير، ولكن السند بها غير متصل إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يتواتر بها النقل؛ وذلك لأنَّها من اختيار بعض العلماء المتأخريين؛ ولهذا فلا تصحُّ القراءة بها⁽³⁾.

الثاني: أنَّ المشافهة لم تنعدم بالتسهيل، بل هي متصلة يتناقلها الأشياخ قراءة وإقراء، وفي بعض نواحي المغرب زمن ابن القاضي - كما سبق -، فضلاً عن غيرها من البلاد.

6- أنَّ التسهيل يصعب التلُّفُّظ به على حقيقته، ويحتاج إلى المشافهة والتلقِّي عن الشيوخ؛ فيعجز عنه الناس، بخلاف الإبدال⁽⁴⁾.

وأجيب من ثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ هذه الدعوى غير صحيحة، وإذا ما تأملنا ألفاظ الناس، لا نجدهم يحسنون غير التلُّفُّظ بالتسهيل بينَ بيْن، فضلاً عن أن يعجزوا عنه. وبيان ذلك: أنَّ الهمز المحقَّق لما كان صعباً جدًّا عند التلُّفُّظ به؛ افتقر إلى زيادة عمل، واعتناء به عند النطق به، فمهما فرط الإنسان في شيء من حقِّه إلا وضعف الصوت به، ومال اللفظ به إلى جهة مخرج الحرف الذي يناسب حركته؛ فصار على هذا عدم الاعتناء بالتحقيق هو: عين التسهيل بينَ بين، وهذا القدر هو الموجود في طبع الناس كافَّة عند إرادتهم النطق بالهمز المحقَّق، ويدرك ذلك منهم عند سماعه للفظهم بالهمز من له أدنى تمييز⁽⁵⁾.

الثاني: أنَّه على فرض التسليم بصعوبة التسهيل؛ فإنَّ تعلُّمه بالدربة والمران ممكن ومتأتُّ؛ فلا يجوز العدول عنه بدعوى عدم القدرة عليه⁽¹⁾.

(1) ينظر: التعليقات المليحة: (ص/94).

(2) ينظر: المرجع نفسه: (ص/77)، وقرة العين: (ص/55).

(3) ينظر: التعليقات المليحة: (ص/77-78).

(4) ينظر: قرة العين: (ص/55)، والتوضيح والبيان: (ص/282)، والتعليقات المليحة: (ص/86). وقد ذكر العياشي في رحلته: (473/1) أنَّ شيخه الملا إبراهيم اشتدَّ سروره لما أطلع على قول ابن القاضي؛ لكونه غلبت عليه العجمة على لسانه؛ فيعسر عليه النطق بالهمز المسهَّل.

(5) التوضيح والبيان: (ص/282).

(1) حاشية قرة العين: (ص/55).

الثالث: أن القول بإبدال الهمزة هاء يستلزم إلغاء التسهيل، كوجه من وجوه التغيير الأربعة للهمز التي ذكرها العلماء، وهي: (التسهيل، الإبدال، الإسقاط، والنقل)، فتصير ثلاثة بدل أربعة: (الإبدال، الإسقاط، والنقل).

ثانياً: أدلة القائلين بالمنع: استدلل القائلون بالمنع من إبدال الهمزة هاء عند التسهيل بأدلة؛ منها:

1- أن هاء التسهيل لم يقرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أحد من أصحابه رضي الله عنهم، ولا من بعدهم من التابعين، والأئمة القراء المعروفين⁽¹⁾.

2- أن إبدال الهمزة هاء عند التسهيل فيه إدخال حرف في كتاب الله تعالى، لم يأذن بإدخاله الله ورسوله⁽²⁾.

3- أن إبدالها هاء مخالف لرسم المصحف، فضلاً عن كونه لا سند له في الرواية عن أحد من الأئمة المعتد بهم⁽³⁾. وفي هذا قال محمد المختار بن محمد يحيى الؤلّائي⁽⁴⁾:

لأنّه خالفَ خطَّ المُصحف... والنَّحو، والسَّنَدُ فيه مُنتَفٍ⁽⁵⁾.

4- أن هاء التسهيل أقلُّ ما يقال فيها: إنّها من الشاذّ، وهناك شبه إجماع على تحريم القراءة بالشاذّ الذي فقد أحد شروط صحّة القراءة؛ فكيف بالهاء التي ما أنزل الله بها من سلطان، ولم تنقل عن أحد؟!⁽⁶⁾. هذه أهم أدلة المانعين، ولم أجد من ناقشها أو أجاب عنها من أهل المذهب الأول، والله أعلم.

المطلب الرابع: القول الراجح في المسألة:

الذي يظهر للباحث - بعد عرض أدلة القولين المختلفين في مسألة هاء التسهيل - أن الراجح من القولين هو القول بمنع إبدال الهمزة هاء عند التسهيل، وذلك لما يلي:

أولاً: قوّة أدلة المانعين من إبدال الهمزة هاء، وسلامتها من النقص والاعتراض.

ثانياً: أن أدلة المجيزين لم تسلم جميعاً من الاعتراضات القويّة، التي لم أجد لهم جواباً عنها فيما وقفت عليه.

ثالثاً: أن قراءة القرآن سنة متّبعة، مردّها إلى النقل والرواية المتّصلة، ولا مجال فيها للرأي والاجتهاد، وحيث إنّ إبدال الهمزة هاء عند التسهيل لم تتصل به الرواية، فضلاً عن ضعفه من جهة الدراية؛ فإنّ الراجح المنع منه.

رابعاً: أن حقيقة البيّنة التي نصّ عليها علماء القراءة سلفاً وخلفاً تمنع أصلاً القول بجواز إبدال الهمزة هاء عند التسهيل.

(1) ينظر: أضواء البيان: (525/7)، والتعليقات المليحة: (ص/79، 81).

(2) ينظر: أضواء البيان: (525/7).

(3) ينظر: قراءة الإمام نافع (200/5).

(4) هو: محمد المختار بن محمد يحيى الؤلّائي، أحد علماء شنقيط، له: درّة الغائص في الرّدّ على أهل الهاء الخالص. تُوفي سنة:

(1352هـ). ينظر: بلاد شنقيط: (ص/599).

(5) ينظر: قراءة الإمام نافع (198/5).

(6) ينظر: التعليقات المليحة: (ص/89).

الختامة:

هذا ما يسر الله تعالى لي جمعه وتحريره في هذه المسألة المهمة من مسائل علم التجويد والقراءات، وإني أسجل هنا خلاصة ما توصلت إليه في هذا البحث:

أولاً: أن المراد بالتسهيل عند الإطلاق لدى القراء هو تسهيل الهمزة بينَ بيْن: بأن تجعل الهمزة بينها وبين الحرف المجانس لحركتها.

ثانياً: أن جمهور القراء قديماً وحديثاً على المنع من إبدال الهمزة هاء عند التسهيل، وخالفهم بعض أهل الأداء من المتأخرين؛ كابن الفخار المصمودي، وابن القاضي.

ثالثاً: أن القول بجواز إبدال الهمزة هاء لا يصح عن الإمام أبي عمرو الداني، ولا عن أحد من أئمة الإقراء المتقدمين. **رابعاً:** أن أدلة القائلين بجواز إبدال الهمزة هاء عند التسهيل أدلة ضعيفة، لا تسلم جميعاً من الاعتراضات والإيرادات، ولا تقوى أمام أدلة المانعين القويّة، والسالمة من الاعتراض.

خامساً: أن الراجح هو القول بعدم جواز إبدال الهمزة هاء عند التسهيل، ويتأكد المنع من ذلك حال الصلاة؛ لأنه لحن يمنع القصد إلى القراءة به.